جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان

دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري

دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بني سليمان -بالمدية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:
- زيدان نعيمة
- زواوي رزيقة

تحت إشراف الأستاذة:
- د. موزاوي عائشة

لجنة المناقشة:

د. غزازي عماد	رئيسا
د. موزاوي عائشة	مشرفا ومقررا
د. بن عيشوش محمد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

إن الشكر الأول والأخير يعود لله العلي العظيم ، فالحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان لأستاذتنا المحترمة " موزاوي عائشة " على توجيهاتها النيرة وإشرافها على هذه المذكرة.

ونتقدم بالشكر الخالص إلى كل من تعاون معنا وقدم لنا يد المساعدة في توفير البيانات والمعلومات أخص بالذكر السيد "رايس رابح" موظف لدى البنك الوطني الجزائري بالمدية و السيد "بركان عبد الرحيم" موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها، فجزاهم الله خير جزاء.

وأخيرا لا يفوتنا أن نشكر من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

فشكرا لكم جميعا وجازاكم الله خيرا بما تحبونه وترضونه.

إهداء

كم جميل أن ينال المرء ثمرة جهده ونجاحه، والأجمل أن تتاح له فرصة حتى يهدي هذه الثمرة إلى أغلى الناس في الوجود.

إلى من دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى أمي الغالية والحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، وإذا احتجت إلى شيء كان هو سندي ومعيني ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار، إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من تقاسموا معي حلو الحياة ومرها وكانوا ومازالوا سبب سعادتي أعز إخواتي " مسعودة " ، " حفيظة " ، " فاروق " ، " صبرينة " ، " سامية " ، و الكتكوتة " آلاء " وإلى برعم الأسرة " تسنيم "

إلى خطيبي " عادل " و إلى كل عائلته.

إلى من أعتبرها كأخت لي ومرافقتي طيلة سنوات الدراسة ورفيقة دربي " وهيبة "

وإلى زميلتي " نعيمة " التي كانت معي في السراء والضراء وتحدت معي كل المصاعب في إنجاز ونجاح هذا البحث.

إلى كل الأصدقاء الذين أحبهم ويحبونني والذين رافقوني طيلة مشواري الجامعي كل واحدة باسمها وخاصة " زميلي " عبد القادر بن زيد

رزيقة

إهداء

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم، بعد بسم الله الرحمان الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا."

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والإشارة بفضلها.... إلى بسمة الحياة وسر الوجود....إلى معنى الحب والحنان.... إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

ثم إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة .... إلى من يستحق وقفة إجلال وتقدير....

إلى من علمني أن الدنيا أولها كفاح وأخرها بإذن الله نجاح والدي الكريم حفظه الله وأطال في عمره

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إخوتي : " مسعود _ رابح _ زهرة_ سعيدة _ فاتح _ حمزة _ سارة"

إلى رفيقتي الدرب التي جمعني بها القدر وتقاسمت معي مشقة هذا العمل " رزيقة ".

إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة: " مريم _ منيرة _ مسعودة"

"إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي ولم يكتبهم قلمي "

نعيمة



الملخص :

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب.

كما تهدف الدراسة إلى دراسة واقع القرض الرفيق في الجزائر وآفاقه (2008-2017) ، من خلال توضيح أهمية القرض الرفيق كصيغة بديلة لتمويل القطاع الفلاحي، والوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية هذا القطاع، فقد تضمنت الدراسة دراسة التطور التاريخي للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال عرض السياسات و الإصلاحات التي أدخلت على القطاع الفلاحي المتمثلة في البرامج التنموية، وأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنموذج للدراسة كون أنه يحتل المرتبة الأولى في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من حيث التسهيلات المقدمة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تقنية القرض الرفيق لدى القطاع الفلاحي حديثة العهد نسبيا إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة مما يجعلها بديلا تمويليا لهذا القطاع، ويرجع ذلك إلى المبادرة لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي أدخلت هذه الآلية ضمن الهيكل التمويلي للقطاع الفلاحي، وكذلك إقدام الفلاحين والمستثمرين على هذه الصيغة التمويلية.

وفي الأخير أوصلت الدراسة على العمل على توسيع القرض الرفيق وذلك لزيادة مردودية القطاع الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، القرض الرفيق، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البرامج التنموية، السياسات الفلاحية.

الملخص

Résumé :

Le secteur agricole est le nerf sensible dans les économies des pays du monde, et le pays qui se soucie de son secteur paysan pour assurer une vie décente pour le peuple, en maximisant le potentiel de la production agricole, est une nation respectable, car elle procède de l'attention aux exigences du peuple.

L'étude vise également à étudier la réalité et les perspectives du prêt compagnon en Algérie en clarifiant l'importance du prêt compagnon comme une formule alternative pour le financement du secteur paysan (2008-2017), pour tenir compte des étapes les plus importantes en Algérie pour promouvoir ce secteur, l'étude a inclus une étude du développement historique du secteur agricole depuis l'indépendance À ce jour, en présentant les politiques et les réformes introduites dans le secteur paysan des programmes de développement, et en prenant la Banque de l'agriculture et du développement rural comme un modèle pour l'étude qu'il a classé premier dans le financement du secteur agricole en Algérie en termes de facilités fournies, dont les résultats ont montré Que la technologie de prêt de l'agriculteur est relativement nouvelle dans le secteur agricole, mais a connu un développement remarquable surtout ces dernières années, ce qui en fait un financement alternatif pour ce secteur, en raison de l'initiative du ministère de l'agriculture et du développement rural, qui a introduit ce mécanisme dans la structure de financement du secteur Paysans, ainsi que les agriculteurs et les investisseurs sur cette formule de financement.

Enfin, l'étude a conduit à l'expansion du prêt compagnon pour accroître la rentabilité du secteur productif.

Mots-clés: secteur agricole, prêt complémentaire, Banque agricole et de développement rural, programmes de développement, politiques agricoles.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I-III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: تطور القطاع الفلاحي الجزائري	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: تطور القطاع الفلاحي الجزائري 1962_2000	9-2
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي (1962_1981)	2
أولا: مرحلة التسيير الذاتي	2
ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية	5-3
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981 _ 1990)	6-5
المطلب الثالث: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990 _2000	7-6
المبحث الثاني: تطور القطاع الفلاحي من (2000 _2018)	12-7
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000 _ 2004	8-7
أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	7
ثانيا:أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	8-7
ثالثا: وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	8
المطلب الثاني : قانون التوجيه الفلاحي2008	9
المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 _2018)	12-10
أولا: سياسة التجديد الريفي	10
ثانيا: سياسة الجديد الفلاحي	11
ثالثا: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني	12
المبحث الثالث: إمكانيات ومؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع	20-13
المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر	16-13

أولا: الإمكانيات الطبيعية	15-13
ثانيا: الإمكانيات البشرية	15
المطلب الثاني : مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي الجزائري	17-16
أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية	16
ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية	17-16
ثالثا: مشاكل أخرى	17
المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للقطاع الفلاحي في الجزائر	19-17
أولا: تبني إستراتيجية واضحة للتصدير	18
ثانيا:نشر الصناعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة	19-18
ثالثا: دعم القطاع الفلاحي	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق	
مقدمة الفصل	22
المبحث الأول: ماهية القرض الرفيق	29-23
المطلب الأول: مفهوم القرض الرفيق	23
المطلب الثاني: مميزات وعيوب القرض الرفيق	23
أولا: مميزات القرض الرفيق	23
ثانيا: عيوب القرض الرفيق	24
المطلب الثالث: أهداف القرض الرفيق	25-24
المبحث الثاني: توجهات القرض الرفيق	30-25
المطلب الأول: المجالات التي يغطيها القرض الرفيق	25
المطلب الثاني: المستفيدون من القرض الرفيق وأنواعه	26
أولا: المستفيدون من القرض الرفيق	26
ثانيا: أنواع القرض الرفيق	27
المطلب الثالث: شروط الاستفادة من القرض الرفيق	29-27
المبحث الثالث: تقنيات منح القرض الرفيق	34-30
المطلب الأول: معايير منح القرض الرفيق	31-30
المطلب الثاني : إحصائيات القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	32-31
المطلب الثالث: الوضعية المالية للقرض الرفيق (2008_2012)	33-32
خلاصة الفصل	34

الفصل الثالث: دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان بالمدية)	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	42-38
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40-38
أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	39-38
ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40-39
المطلب الثاني : دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	41-40
المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	42-41
أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية	41
ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	42-41
المبحث الثاني : ماهية الوكالة المستقبلة _بني سليمان _	47-42
المطلب الأول: مفهوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ بني سليمان _	43-42
أولا: تعريف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بني سليمان –	42
ثانيا: أهداف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	43
المطلب الثاني: القروض التي تقدمها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بني سليمان_	44-43
أولا: قروض الاستغلال	43
ثانيا: قروض الاستثمار	44
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان	46-44
المبحث الثالث: دراسة طلب القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	54-48
المطلب الأول: مساهمة القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي	49-48
المطلب الثاني : شروط وملف وضمانات منح القرض الرفيق	51-50
أولا: الشروط الواجب توفرها في المقترض	50
ثانيا: الملف المطلوب للحصول على القرض الرفيق	51-50
ثالثا: الضمانات المقدمة للحصول على القرض الرفيق	51
المطلب الثالث: كيفية معالجة ومتابعة القرض الرفيق وتحصيله	54-52
أولا: كيفية معالجة القرض الرفيق	52
ثانيا: متابعة القرض الرفيق	54-53
ثالثا: تحصيل القرض الرفيق	54

خلاصة الفصل	55
خاتمة عامة	59-57
قائمة المراجع	62-60
الملاحق	69-64

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01_01	توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر.	**14**
01_02	شروط منح القرض الرفيق.	28
02_02	أقسام القروض المدعمة	28
03_02	تطور ملفات ومبالغ القرض الرفيق المدعم عن طريق صندوق الضمان الفلاحي.	29
04_02	الوضعية المالية للقرض الرفيق 2008 _2012.	32
01_03	مساهمة القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري (2010 2017).	48

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01_03	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبني سليمان بالمدية (850)	47
02_03	أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات خلال السنة (2010-2017)	49

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملف الحصول على القرض الرفيق Dossier à constitué pour un crédit d exploitation	64
02	فتح حساب بنكي Relevé identité bancaire	65
03	طلب الحصول على القرض الرفيق Demande de crédit	66
04	دراسة المشروع Consistance de l exploitation	67
05	مخطط التمويل Budget du flux financier	68
06	الضمانات Garanties	69

مقدمة عامة:

لقد شهد القطاع الفلاحة تطورا كبيرا من حيث القوانين والهياكل باعتباره ركنا من أركان الاقتصاد الوطني و أحد أهم الموارد الهامة للدخل الوطني، وكان هذا التطور وفقا لمقتضيات التغير الاجتماعي ونتيجة لمتطلبات التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة.

عملت الجزائر سنة 1962 على إصدار العديد من القوانين والسياسات والإصلاحات لتنظيم القطاع الفلاحي، وعدة برامج تنموية بغية النهوض بهذا القطاع الذي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية الاجتماعية معا وكان ذلك بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي إضافة إلى قانون الثورة الزراعية الذي تمثل مضمونه في تأميم وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية وتحديد جل التقنيات التي تخدم القطاع الفلاحي والاعتماد على تطبيق برامج تنموية والتي تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجدد الفلاحي والريفي (من سنة 2000 إلى2017) لتحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استمرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي.

أولا: الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة القرض الرفيق في تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية _BADR _للقطاع الفلاحي الجزائري؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما المقصود بتقنية القرض الرفيق في تمويل قطاع الفلاحة ؟
- كيف يساهم القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري؟

ثالثا: الفرضيات

- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة، حيث شهدت عدة تحولات وتطورات قامت بها الدولة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- القرض الرفيق أحد قروض الاستغلال الجديدة الداعمة للفلاحة.
- يساهم القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي من خلال تمويل الفلاح لتلبية احتياجاته المالية وتوسيع نشاطاته الفلاحية .

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث من المكانة التي يحظى بها القطاع الفلاحي في الجزائر وذلك من خلال التحولات والتطورات التي شهدها هذا القطاع إضافة إلى مجموع الإصلاحات والبرامج التي تنظم هذا القطاع وتعمل على تطويره، و الأهمية البالغة للقرض الرفيق باعتباره موضوع جديد وأثره في تطوير الفلاحة وكذا دورها في الاقتصاد الوطني.

خامسا: أهداف الدراسة

- معرفة وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد الحلول لها.
- دور القرض الرفيق كتقنية لتمويل القطاع الفلاحي.
- مدى فعالية القرض الرفيق في إيجاد الحلول التمويلية للمشاكل التي يواجهها الفلاح خلال الموسم الفلاحي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الوقت الراهن ومحاولة معرفة أهم المشاكل والصعوبات التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر.
- التعريف بالقرض الرفيق كتقنية جديدة لتمويل القطاع الفلاحي.

- الرغبة في البحث حول هذا الموضوع باعتباره موضوع جديد.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع القرض الرفيق.

سابعا: المنهج المتبع

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، قمن بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا الوصف عند توضيحي أهم المفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع، وقمنا بتحليلها عن طريق استخدام الجداول والأشكال، كما دعمنا دراستنا في جانبها التطبيقي بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بني سليمان بالمدية.

ثامنا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة التي اعتمدنا عليها في ما يلي:

- **الإطار المكاني:** تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.
- **الإطار الزماني:** كان الإطار الزمني في الناحية النظرية معمق، يمس نشأة وتطور كل من القطاع الفلاحي والقرض الرفيق، أما بالنسبة للناحية التطبيقية فاقتصر على إحصائيات وتقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بداية ظهوره سنة 2008 إلى 2017.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتمثل صعوبات الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع المتخصصة في دراسة القرض الرفيق على مستوى المكتبة الجامعية، بالأخص لباحثين جزائريين في هذا المجال.
- صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية، وعدم اكتراث المسؤولين بأهمية الموضوع، حيث كان لهذا الأمر تأثير كبير على مدة وطريقة إنجاز هذا البحث، إذ ساهم في عدم تناولنا لبعض جوانبه الذي نتمنى أن يكون نقطة انطلاق لبحوث اخرى مستقبلة.

- عدم الحصول على إحصائيات تبين مساهمة القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي مع تحفظهم حول البيانات المتعلقة بالدراسة.

عاشرا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيض، بسكرة، 2016 / 2017.

وتعود أسباب هذه الدراسة إلى البحث عن بدائل للتمويل الزراعي ومن ثم التنمية الفلاحية تراعي المعايير العالمية، التعرف على أهمية النهوض بالقطاع الفلاحي والمحافظة عليه في ظل المبادلات التجارية الدولية.

أما أهم هذه النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن تعامل البنوك بسعر الفائدة بغض النظر عن نسبتها إن كانت قليلة يشكل عائق لطلب قروض بالنسبة للفلاح الجزائري، فالوازع الديني يمنعه من ذلك لذلك وجب التزام مبادئ الشريعة الإسلامية في صيغ التمويل المطبقة على جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية، منح البنك لقروض فلاحية بدون فوائد يتحملها الفلاح تعكس المساهمة المتواضعة لدعم الدولة للقطاع الفلاحي، معظم قروض البنك للقطاع الفلاحي هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

الدراسة الثانية: زاوي بومدين، التمويل البنكي, الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2015 / 2016 .

من أسباب هذه الدراسة معرفة مدى فعالية تحقيق الأهداف في ظل الموارد المالية المتاحة عبر تسهيلات ائتمانية أو مسح للديون أو غيرها من وسائل التمويل والدعم التي انتهجتها الجزائر.

أما من بين أهم النتائج المتوصل إليها هي حصر عملية تمويل كل نشطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ابتداء من سنة 2009 إلى عدة نتائج سلبية أهمها: عجز هذه المؤسسات في التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة، انعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية، وارتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.

تسهيل إجراءات الحصول على الموارد المالية المناسبة وفق الحاجة إليها وفي الوقت المناسب من اجل تمويل مستلزمات الإنتاج الفلاحي، مع ضرورة تحديث المؤسسات المالية المانحة للقروض وجعلها مواكبة لميكانزمات السوق سواء من ناحية شروط منح القروض أو أسعار الفائدة أي العمل على تخفيض من تكاليف المعاملات البنكية .

الدراسة الثالثة: وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000 / 2010 _ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، 2013/ 2014.

من بين أسباب هذه الدراسة معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة.

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها هي: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقييم السياسة الائتمانية للبنك وقيامه بمساهمة مهمة في تقديم التمويل الزراعي من قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل، وقروض بدون

فوائد، السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ركزت على القروض الزراعية قصيرة الأجل، في حين لم تحظى القروض الاستثمارية بصورة واضحة طويلة الأجل بالاهتمام الكافي بالرغم من أهميتها في دفع عجلة التنمية الزراعية، وعززت الدراسة أن القروض قصيرة الأجل تتميز بسرعة دوران رأس المال العامل وأن القروض متوسطة وطويلة الأجل أكثر تعثرا في السداد من القروض قصيرة الأجل.

الدراسة الرابعة: عبدو فاطيمة، كروبي أم الخير، آليات تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة، 2016 /2017.

تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التعرف على التسهيلات التي تقدمها الدولة للفلاح، إلقاء الضوء على البنوك التجارية التي تقدم القروض للفلاح.

توصلت هذه الدراسة إلى: تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لقطاع الفلاحة من خلال تقديم حوافز للفلاحين، عدم قدرة الفلاح على التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنوك، لهذا لا يوجد إقبال عليها.

- إن ما يميز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة هو تحديد القرض ألا وهو القرض الرفيق خلافا عن الدراسات السابقة، وقد اقتصرت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بالاعتماد على الطرق الإحصائية، الدراسة الميدانية و زمن الدراسة، كما تمثل موضوع دراستنا في التطرق إلى دور القرض الرفيق في تنمية الفلاحة، أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى التنمية الفلاحية بصفة خاصة.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع دراستنا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، نحاول تقديمها كما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان " **تطور القطاع الفلاحي الجزائري** " من 1962 إلى يومنا هذا حيث تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى حالة القطاع الفلاحي الجزائري قبل إنشاء المخطط

الوطني للتنمية الفلاحية، وفي المبحث الثاني القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والبرامج التنموية، ويتناول المبحث الثالث مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر، وبعض مشاكل وحلول هذا القطاع.

الفصل الثاني: بعنوان " **الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق** " وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية القرض الرفيق، المبحث الثاني توجهات القرض أما المبحث الثالث تطرقنا إلى تقنيات منح القرض الرفيق.

الفصل الثالث: تطرقنا إلى " **دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري** " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي المبحث الثاني قمنا بتقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بني سليمان)، وفي المبحث الثالث تناولنا دراسة طلب القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج و الاقتراحات و آفاق الدراسة.

مقدمة الفصل:

إن للقطاع الفلاحي في الجزائر دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، فقد شهد قطاع الفلاحة في الجزائر عدة تغيرات وتجديدات قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وفي ظل إنشاءه، فبهذا كان للدولة دور هام في ذلك من خلال العمل والنهوض بهذا القطاع لتحقيق التوازن والاستقرار الغذائي عن طريق تشجيع الفلاح والاهتمام بحاجيات الفلاحين حتى يتمكنوا من مواجهة المشاكل وتخطي جل الصعوبات التي يواجهونها في هذا القطاع وإيجاد حلول لها، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور القطاع الفلاحي في الجزائرخلال الفترة (1962 _1999).

المبحث الثاني: تطورالقطاع الفلاحي الجزائري من (2000 إلى 2017).

المبحث الثالث: إمكانيات القطاع الفلاحيوبعض المشاكل والحلول المقترحة للفلاحة في الجزائر.

المبحث الأول : تطور القطاع الفلاحي الجزائري (1962_1999)

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سنوات التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة .

وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 _1980)

مر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بمراحل نذكر فيما يلي: [1]

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، حيث نجد الأراضي الأكثر خصوبة تتمركز في متيجة، وسهول عنابةو وهران، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف. ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مغادرة المعمرين، البالغ عددهم آنذاك **900** ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي ، فتوقف مشروع قسنطينة و الاستثمارات المعلن عنها،فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية و التجهيزات.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح الزراعي،وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف.
وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس **1963** من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة،

[1] نور محمد لمين ،**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات . دراسة حالة _ ولاية تيارت _** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير مالية عامة ، تخصص تسيير مالية عامة ، جامعة تلمسان ، 2011 / 2012 ، ص113

ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة ، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.

أهداف التسيير الذاتي:[1]

- حماية الأملاك الشاغر.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات .
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار .
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية .
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين .
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركواالوسائل غير الصالحة .

بعض مشاكل القطاع المسير ذاتيا:[2]

- اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادريين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.
- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاعيستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل.

ثانيا : مرحلة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض. فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72 % من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6 % من المساحات الزراعية . أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6 % من مجموعالأراضي لا يمثلون سوى 2.6 % من المالكين، وهم يملكونأراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارا في حين الفلاحين الصغار فكانت

[1] شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر _ دراسة تحليلية وتقييمية** _، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 _ 2013، ص 37 .

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية للتنمية والتخطيط (1962–1980)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982، ص309.

مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل بكثير، أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50 % من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر. ونظرا لهذه الفروق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 من نوفمبر عام 1971، تحت شعار " **الأرضلمنيخدمها**" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية. والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية: أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مال، وهي ملكية الدولة لا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التنازل.[1]

أهداف الثورة الزراعية:

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:[2]

أولا : تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأراضي، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه علىمساحات محددة منه الملكية.
- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي لا يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض (المروية منها أو غير المروية منها) وكذا وضعيته.
- كل الأراضي العمومية الفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة وأراضي التسيير.

ثانيا :الأراضي المؤممة:

[1] على مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1966،ص13.

[2] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر _ دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنميةالريفية وكالة عين بسام _**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014 /2015، ص 34.

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا وجسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية والتقنية و المادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج.

بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية

تتمثل في: [1]

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسبب.
- نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التموين بالمواد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير مناسبة لبذرها.

المطلب الثاني : القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981 _ 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءً على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة. [2]

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقاري على الأراضي الفلاحية التابعة.

[1] شويخي هناء، مرجع سابق، ص 36

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 2، الجزائر، 1999، ص17

- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لكتثيف الإنتاج والاهتمام بجودة البذور والتأطير والري .

ولم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق بإصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13 / 08 / 1983 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

المطلب الثالث:القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (90 _ 99)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل له، ووضعها كحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام أقوى سوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وبأن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى .....الخ.[1]

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965 ، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا ، إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد

[1] دومي عبد الرؤوف، بوسماحة بلال، **القرض الإيجاري كآلية لتمويل القطاع الفلاحي _ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية** _، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المدية، 2016 / 2017، ص10

يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما انجر عنها من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز.

المبحث الثاني: تطوير القطاع الفلاحي الجزائري (2000 _ 2018)

تقوم الدولة خلال السنوات الأخيرة بمحاولة وضع سياسات من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، مما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من البرامج تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الأول : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 _ 2004

لقد حظى القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني ، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي ، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة .[1]

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط..

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل في:[1]

[1] كتفي سلطانة ، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية (2000 _ 2005) في ولاية قسنطينة** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 / 2006 ، ص07.

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، التصريف، وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا: وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تتمثل الوسائل المعتمدة لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية فيما يلي[2]

- **الآلية المالية:** أنفق على المخطط الوطني حوالي 400 مليار دينار جزائري، كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية تتكفل في: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، القرض الفلاحي التعاضدي .
- **الآلية التقنية:** تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي.تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرات الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من الوحدة القاعدية وسيرها ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة : التكوين،الإرشاد، الإعلام و الاتصال.

[1] كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص07.

[2] غزازي عماد، بغنة سهيلة، **واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول: " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني" ، جامعة المدية ، المنظم في 10 مارس 2018 ، ص10.

المطلب الثاني : قانون التوجيه الفلاحي 2008

صدر قانون رقم 08 _ 16 المؤرخ في 03 / 08 / 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي تعرفها الفلاحة الجزائرية، وكذا التجارب المتعددة التي مرت بها ، فضلا عن النطاق الدولي الراهن المتسم بأزمة معلنة للغذاء العالمي، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن التغير المناخي. [1]

يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج مضمونه من برنامج رئيس الجمهورية وهو خلاصة تجربة العشريتين الأخيرتين ويعتبر استجابة للتحديات التي استوقفت القطاع في مواصلة المجهودات التي بذلتها الدولة لجعل قطاع الفلاحة هو المحرك الحقيقي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي2008

يرمي قانون التوجه الفلاحي 2008 إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:[1]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطوير محكم للتنظيم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية ، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، مستداما بيئيا ، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

[1] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2016 /2017، ص 168.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 _2017)

تركز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي الذي صدر شهر أوت حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1] ابتداء من سنة 2008 قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بوضع سياسة فلاحية جديدة تعمل على إعادة إحياء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سميت بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تم انتهاج هذا المخطط من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي على أعقاب أزمة الغذاء لسنة 2007 _ 2008 ، من مميزاتها أنها تعتمد على مخططات طويلة المدى تصل إلى غاية 2025. وتستند هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.[2]

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في[3]

- التحسين المستدام للأمن الغذائي.
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية: سياسة التجديد الريفي، سياسة التجديد الفلاحي، برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

أولا: سياسة التجديد الريفي

يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث يتم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاءها من الأسفل إلى الأعلى تحت المسؤولية المشتركة

---

[1] سفيان عمراني،**سياسة التجديد الريفي والفلاحي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، الملتقى الدوليالتاسع:" في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، جامعة قالمة، المنظم في 23-24 نوفمبر2014، ص07.

[2] زاوي بومدين ،**التمويل البنكي. الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2014 /2015 ص171.

[3] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص07.

لمصالح الإدارة المحلية و المنتخبين المحليين و المواطنين والهيئات الريفية، وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة.[1]

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية، كالآتي:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر.....)
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
- الحفاظ الموارد الطبيعية وتثمينها.
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي

يركز على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع لضمان دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية واندماجها في مقاربة " فرع " لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتهدف هذه الركيزة إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من اجل نمو دائم ومدعم للإنتاج الفلاحي، وتعتبر الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم، احمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم، الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، والشتائل، عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع التي تم اعتبارها ذات أولوية، كما تم إضافة عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي، وهما: [2]

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ، الذي وضع سنة2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك .
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

فالتجديد الفلاحي جاء لعصرنة الفلاحة ومكننتها وكذا تطبيق سياسة الاقتصاد في المياه الموجهة للسقي، من خلال استعمال والوسائل الحديثة وخاصة الري بالتنقيط ن أما بخصوص العقار الفلاحي فقد شهد تحويل عقد الانتفاع الدائم المعمول به سابقا (القانون 87_19 المؤرخ في 08/ 12 / 1987) إلى عقد الامتياز الخاص

[1] سفيان عمران،مرجع سابق،ص08.

[2] فالي نبيلة،،بباس منيرة، مرجع سابق،ص 18.

بأصحاب المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وذلك بموجب القانون 10_03 المؤرخ في 15 / 08 /2010، الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

ثالثا:برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

وتتمثل فيما يلي: [1]

- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

[1] هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص07

المبحث الثالث: مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر وبعض المشاكل والحلول الممكنة لهذا القطاع

نتطرق في هذا المبحث إلى إمكانيات ومؤهلات القطاع الفلاحي وبعض مشاكل ومعوقات الفلاحة والحلول الممكنة لهذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول: مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر تزخر بإمكانيات جغرافية وبيئية متنوعة تجعل من اللجوء إلى قطاع الفلاحة لتحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية هدفا ممكن التحقيق في ظل المشكلات التي تعرق وتيرة وتقدم وتنامي هذا القطاع نحو ما هو مخطط له، وبالتالي يمكن تقسيم الإمكانيات كما يلي: [1]

أولا: الإمكانيات الطبيعية

تتمثل في مجموعة من الموارد التي تقوم على أساسها القطاع الفلاحي من تربة ومياه وغطاء نباتي وثروة حيوانية، ومن ذلك أن الجزائر تعتبر أكبر بلدان القارة السمراء مساحة، إذ تقدر مساحة الجزائر 2.381.741 كم ^{2}، كما تتميز بقسمين هما:

- ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب، ومرتفعات الأطلس التلي).
- ما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء).

وهذا التنوع في التضاريس أدى إلى التنوع في الأقاليم المناخية. مناخ البحر الأبيض المتوسط، مناخ شبه جاف، مناخ صحراوي، وعلى هذا الأساس تتحدد نوعية الغطاء النباتي، وكذا نوعية المحاصيل الزراعية.

[1] غزازي عماد، بغنة سهيلة، **واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الوطني حول: " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني" ، جامعة المدية ، المنظم في 10 مارس 2018 ، ص07.

- **الموارد الترابية (الأرض):** تقدر مساحة الجزائر الزراعية بحوالي238 مليون هكتار والجدول الموالي يوح توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر:

الجدول رقم05: توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر

طبيعة الأراضي	النسبة المئوية
الأراضي الصالحة للزراعة	3,2
المستغلة	1,8
المروية	0,23
المراعي	13,4
الغابات	1,7
البور	79,9
المساحات العامة	100

المصدر:غزازي عماد، بغنة سهيلة، **واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة،** الملتقى العلمي الوطني حول: " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني" ، جامعة المدية ، المنظم في 10 مارس 2018 ، ص07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك حصة كبيرة من الأراضي الزراعية في الجزائر لم تستغل بعد والمقدرة حوالي 79.9 من حجم المساحة الإجمالية بالمقابل نجد ما تم استغلاله فعلا ضئيل جدا 1,8 من المئة، ويعتمد في استغلاله على هطول الأمطار، ومن خلال هذا نجد أن الجزائر قادة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما تمتلكه في القطاع الزراعي للبلاد.

- **الموارد المائية:** إن الزراعة في الجزائر يغلب عليها الطابع التقليدي مع اعتمادها بشكل أساسي على كمية التساقط السنوي ، لكن الزراعة المطلوبة تحدي نفعا عندما تتجاوز كمية الأمطار 450 ملم في السنة وهذه الكمية لا تستفيد منها إلا مساحات زراعية قليلة في الشمال أي حوالي 13.8 % من الأراضي الصالحة للزراعة وهذا بالرغم من امتلاك الجزائر لموارد مائية هائلة والتي تقدر ب 19.2 مليار $م^3$ يتم استغلال 10,5

% منها فقط وتنقسم مصادر المياه إلى الموارد المطرية، الموارد المائية السطحية، الموارد المائية الجوفية، المياه المعبئة.

- **الثروة النباتية:** يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي، وعليه فإن التنوع المناخي في الجزائر أدى على تنوع المحاصيل الزراعية وأيضا إمكانية تطويرها واستغلالها أحسن استغلال ولعل من أهم المحاصيل النباتية في الجزائر سنة 2015 نجد أن: [1]

1. **الحبوب:** مساحتها 2686 .08 ألف هكتار تتركز بشكل خاص في السهول الداخلية والهضاب العليا يقدر الإنتاج السنوي لها حوالي 3760.95 ألف طن.
2. **الخضر:** مساحتها 511.02 ألف هكتار وهي تتمركز في المناطق التلية يقدر إنتاجها السنوي 12469.33 ألف طن وأبرزها البطاطا تقدر ب 4539.58 ألف طن.
3. **الفاكهة:** مساحتها 326.05 ألف هكتار ويقدر إنتاجها بحوالي 4323.11 ألف طن.
4. **الثروة الحيوانية:** تعتبر القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي وتعد إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية، ويتميز هذا النوع من الإنتاج بنوع من الاستقرار مقارنة مع الإنتاج النباتي ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التي تقوم بها الدولة، ويساهم الناتج الحيواني بنسبة 50 % من الناتج الزراعي.

ثانيا: الإمكانيات البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عمة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانها تتحقق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والجزائر كغيرها من الدول العالم الثالث تتوفر على ثروة بشرية معتبرة في ها القطاع تقدر بحوالي 4959.80 عامل في الزراعة سنة 2015 يتوزعون على مختلف الأنشطة معظمها شباب ما يعاب عليها ضعف تأطيرها وعدم تحكمها في التكنولوجي الزراعة الحديثة.[2]

[1] غزازي عماد، بغنة سهيلة، مرجع سابق، ص09.

[2] المرجع نفسه، ص09.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها: [1]

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- **التقليص العمدي من طرف الإنسان:** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية ، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- **فقدان الأراضي بسب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.
- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.
- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:** ظاهرة الأمية من الظواهر التي تعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

[1] فوزي غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007 / 2008، ص 253.

هناك مشاكل أخرى من بينها: [1]

- **مشكلة متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة عشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى .
- **مشاكل التسويق:** وهو النقص الكبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة .....الخ .
- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة .
- **مشاكل العقار:** يعتبر العقار الركيزة الأساسية في القطاع الفلاحي لكن المشكل الحالي والراهن في العقار هو عدم حيازة الأراضي الفلاحية بطرق ثانوية وعقد ملكية للعقارات الفلاحية وهو ما يمنع الكثير من الاستثمارات في القطاع الفلاحي .

المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي: [2]

- تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

[1] فوزي غربي، مرجع سابق، ص258.

[2] باشا احمد، **القطاع الفلاح بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأن أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق احتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي الزراعي.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

أيضا من بين الحلول الممكنة التي تجعل الفلاحة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

1. تبني إستراتيجية واضحة للتصدير:

يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الفلاحية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون و البطاطا.

2. نشر الصناعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة:

إن تطوير القطاع الفلاحي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية ، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الفلاحية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.

[1] رواينة كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007، ص 240.

3. دعم القطاع الفلاحي:

يحتل هذا القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12 % في الإنتاج الداخلي الخام يوظفه 21% من اليد العاملة النشطة.

لكن بالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من بين البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الفلاحي والذي يقدر بنسبة 45 % من قيمة الإنتاج الفلاحي، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80 % من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسبقة وهذا يتطلب استهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دينار جزائري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة شاملة حول وضعية القطاع الفلاحي من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي كانت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي تميز وركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ، تليه المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي ومجمل المشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، ولكثرة هذه المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتدهور والتذبذب الحاصل آنذاك، ثم ظهرت إعادة الهيكلة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره وإيجاد استراتيجيات تخرجه من المشاكل والمخلفات التي ولت في التسيير الذاتي ....الخ. وبعد ذلك قمنا بإعطاء نظرة على واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات 1990 _ 1999.

نتيجة للتطورات الاقتصادية آنذاك قامت الدولة بوضع مخططات وبرامج تنموية للنهوض بالقطاع الفلاحي، ومن بين البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،سياسة الجديد الفلاحي والريف ....، وكان هدفها تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وإعادة التوازن الجهوي .

في الأخير تناولنا مؤهلات وإمكانيات الفلاحة في الجزائر و بعض المشاكل والمعوقات التي تصيب القطاع الفلاحي ثم خلصنا إلى حلول ممكنة تؤدي بالقطاع الفلاحي إلى الازدهار و التنمية الفلاحية.

مقدمة الفصل:

تعتبر مسألة تنمية القطاع الفلاحي أمرا ملحا وضروريا في الاقتصاد الوطني باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة الجزائرية لاسيما وأن الجزائر تمتاز بطابعها الفلاحي الخصب مما يجعلها معنية أكثر من غيرها من الدول بتطوير الفلاحة.

إن القطاع الفلاحي بشقيه الإنتاج الزراعي والحيواني، وما يتفرع عن كل منهما يحتل أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني بحيث إسهامه في باقي القطاعات الأخرى، وهذه المكانة الذي يحتلها في السياسات التنموية مما يجعل الجزائر تزيد من اهتمامها في تخطيط تنمية الفلاحة وتفعيل أساليبها بزيادة وترقية عوامل الإنتاج الأساسية وتكثيف رأس المال الفلاحي

ولتدعيم الفلاحة أكثر من ذي قبل لجأت الدولة الجزائرية إلى أسلوب جديد وهو ما يعرف بالقرض الرفيق.

من خلال ما تقدم سنتناول في هذا الفصل القرض الرفيق وتوجهاته وتقنيات منحه.

المبحث الأول: ماهية القرض الرفيق.

المبحث الثاني: توجهات القرض الرفيق.

المبحث الثالث: تقنيات منح القرض الرفيق

المبحث الأول: ماهية القرض الرفيق

تسعى الدولة جاهدة لتطوير الفلاحة لذا قامت بطرح القرض الرفيق وهذا لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشكلة التمويلية له.

المطلب الأول: مفهوم القرض الرفيق

من أجل دعم مقومات التجديد الاقتصادي الريفي والفلاحي، وبناءا على التدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008، قررت الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعث منتج بنكي جديد تحت اسم قرض الرفيق ، دخل حيز التنفيذ يوم 10 أوت 2008. [1]

– قرض الرفيق هو قرض موسمي، ذا نسبة فائدة تتحملها الدولة، وهي منعدمة بالنسبة للمستفيد ، مدته سنة واحدة، تمتد إلى ستة (06) أشهر في الحالات القاهرة، لكن المستفيد يفقد الحق في الإعفاء من الفوائد، كما يفقد الحق في الاستفادة من قرض آخر بنفس الطريقة السابقة. [2]

– قرض الرفيق هو قرض قصير الأجل يجمع في خصائصه بين مميزات القرض الموسمي وقروض الاستغلال والقرض الفدرالي مدته سنة واحدة مددت في سنة 2011 إلى سنتين، تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وهي إلى يومنا هذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)،مع الاستفادة من إعفاء كلي للفوائد (نسبة الفائدة صفر %) تتكفل به وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع صندوق الإنتاج الذي أنشئ بالموازاة مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي(**FNRPA**). [3]

المطلب الثاني: مميزات وعيوب القرض الرفيق

يوجد للقرض الرفيق مميزات عديدة كماتشوبه عيوب.

أولا: مميزات القرض الرفيق

حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية السمات التالية لهذا القرض: [4]

- يتم تحديد قيمة قرض الرفيق حسب النشاط المراد تمويله.
- مدة القرض محصورة بين 06 و 24 شهر.

---

[1] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000 / 2010** _ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، 2013/ 2014، ص 120.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 195.

[3] وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص120.

[4] زاوي بومدين ،مرجع سابق، ص 196

- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمة شخصية.
- تقديم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100%، حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة والمقدرة ب5.5 % من حجم القرض.
- يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التأمين وضمانات شخصية):
  - القيام بالتأمين على القرض مع منح التصرف في التأمين للبنك.
  - رهن الاستثمارات بما في ذلك كل نوع من أنواع المعدات و الأدوات المراد شرائها.
  - في حالة القروض الموجهة إلى الجمعيات يتم تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء الجمعية.

ثانيا:عيوب القرض الرفيق

تتمثل عيوب القرض الرفيق في:[1]

- حالة عجز الفلاح أو الممول عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمتد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف القاهرة مثل الجفاف، التصحر، الفيضانات، الصقيع.....الخ.
- يفقد صاحب القرض الرفيق الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض.
- عدم استفادة المتأخرون من قروض جديدة.

المطلب الثالث: أهداف القرض الرفيق

يهدف القرض الرفيق إلى: [2]

1_ تمويل المشاريع:

_ شراء المدخرات اللازمة للنشاط الفلاحي (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات الحشرات ....الخ).

_ شراء الأعلاف للثروة الحيوانية بمختلف أنواعها مع توفير الرعاية الصحية من أدوية ومعدات بيطرية.

_شراء المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وتخزينها حتى يتسنى للفلاح التحكم في الطلب عليها.

_ شراء معدات التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية.

2_ تعزيز قدرات الفلاح:

_ بناء وإعادة تأهيل المزارع والبنية التحتية للتخزين.

---

[1]عبدو فاطيمة، كروبي أم الخير، **آليات تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة، 2016 /2017، ص62.

[2]زاوي بومدين، مرجع سابق، ص 196

_ تحسين نظام الري (اقتناء أجهزة الري، الاستخدام الفعال للمياه، إنشاء أحواض صغيرة .... الخ).

و بصفة عامة يهتم هذا النوع من القروض على تمويل عملية التسويق والتخزين والتعبئة والتغليف والترويج للعديد من المنتجات الفلاحية أهمها:

- إنتاج وتوزيع الأدوات الفلاحية الصغيرة.
- ترويج وتسويق وتصدير التمور.
- التلقيح الاصطناعي ودورات التلقيح بالإضافة إلى المراقبة البيطرية.
- إنتاج الحليب والحبوب وبذور البطاطا والعسل.

المبحث الثاني: توجهات القرض الرفيق

نتناول في هذا المبحث المجالات التي يمولها القرض الرفيق و المستفيدين من هذا القرض مع الشروط الواجب توفرها في الفلاح للحصول على القرض الرفيق.

المطلب الأول: المجالات التي يغطيها القرض الرفيق

وفقا للمرسوم رقم 08 _02 بتاريخ 24 جويلية، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008، فإن المجالات التي يغطيها القرض الرفيق هي: [1]

- اقتناء المواد التي تدخل في نشاط المستثمرات الفلاحية مثل: البذور، الأسمدة،الشتلات، المبيدات، الأسمدة .... الخ
- اقتناء أغذية الأنعام (جميع الأصناف)، معدات شرب الماشية والأدويةالبيطرية.
- تقوية قدرة المستثمرات الفلاحية.
- تحسين أنظمة السقي.
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار.
- بناء وإعادة الاعتبار لمنشآت تربية الحيوانات، التخزين على مستوى المستثمراتالفلاحية ، وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأنفاق.
- إعمار أو إعادة إعمار الحظائر و الإسطبلات.

[1] فظيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات (الهندرة) _ دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية _** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جامعة تبسة، ص 201

- شراء مواد التخزين في إطار نظامالضبطذاتالاستهلاك الواسع (**surplace**)

يهدف هذا النظام إلى: [1]

تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، البطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.

المطلب الثاني:المستفيدون من القرض الرفيق وأنواعه

نتطرق في هذا المطلب إلى المستفيدين من القرض الرفيق والنوع المستحدثمن هذا القرض.

أولا: المستفيدون من القرض الرفيق

يستفيد من القرض الرفيق كل من: [2]

1. المستثمرات الفلاحية حسب قانون التوجيه الفلاحي.
2. الفلاحين والمواليين، بصفة فردية وجماعية، تعاونيات مجموعات، وجمعيات.
3. وحدات الخدمات الفلاحية.
4. المخزنون مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

ثانيا: أنواع القرض الرفيق

تم استحداث قرض اتحادي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،وهو قرض ثلاثي الأطراف (بنك، وسيط، منتج)، يشجع على تفعيل التكافل وتضافر جهود الفاعلين في إنشاء أقطاب زراعية متميزة وذلك بربط البنك بين الفلاح والممول ووحدات التصنيع الزراعي بعلاقة تمويل تعاقدية عن طريق القرض الممنوح. هذا النوع من القروض يضمن وجود واستمرار الصناعات الزراعية والغذائية من جهة، ويضمن التمويل وكذلك وجود أسواق للفلاحين.[3]

---

[1]هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006 _ 2013 للانجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول " المتغيرات والتحديات الاقتصادية "، جامعة الشلف، 23 _24 نوفمبر 2014، ص 06.

[2]مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 196

[3]نفس المرجع السابق، ص 196.

يتمثل هذا القرض في:[1]

القرض الرفيق الاتحادي (RFIG FEDRATIF)

هو قرض يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" للمؤسسة الاقتصادية عل شكل شركة تجارية (في إطار تقييم المنتوجات الزراعية)، تحويل وتخزينمثل: إنتاج زيت الزيتون، العسل، إنتاج الحليب، تصدير التمور، تخزين وتسويق المنتوجات الزراعية، إنشاء وحدات للتربية الحيوانية.حيث تقدر قيمة مبلغ القرض الرفيق الاتحادي الميسر من 10.000.000 دينار جزائري إلى 1.000.000.000 دينار جزائري، بمعدل فائدة تتحمله وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أن مدة القرض من 06 إلى 24 شهرا.

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية. وذلك بهدف عصرنة الفلاحة وتحرير الطاقات.[2]

الضمانات: فيما يخص الضمانات المقدمة: التأمين ضد المخاطر.[3]

المطلب الثالث: شروط الاستفادة من القرض الرفيق

لكل مستفيد من القرض الرفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة له الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية، كل مستفيد من القرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممتدة بستة أشهر ففي حالة القوة القاهرة) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة. [4]

---

[1] نقاقيش مريم، **تقنيات البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسة الاقتصادية (الفلاحة) الجزائرية _ دراسة تقنية الاعتماد المستندي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية سعيدة** _، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيد،2015 / 2016 ،ص 61.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص176.

[3] نقاقيش مريم، مرجع سابق، ص61.

[4] بن نبني فهيمه، **دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري _ دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقصر البخاري_**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014 / 2015، ص 99.

الجدول رقم(01_01): شروط منح القرض الرفيق

نوع القرض	RFIG	RFIG FEDERATIF
المساهمة الشخصية	_	_
مبلغ القرض	حسب حجم نشاط المؤسسة	من 10.000.000 دج إلى1000.000.000 دج
مدة القرض	من 06 أشهر إلى 24 شهرا	
معدل الفائدة	5.5 تتحمله وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كامل %	

المصدر: مجدولين دهينة،**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص167.

تنقسم القروض المدعومة (القرض الرفيق) إلى قسمين حسب السقف المحدد والمتفق عليه بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بدر " وصندوق ضمان القروض الفلاحية كما يوضحه الجدول فالقروض التي تتجاوز مبالغها السقف المحدد تحول لصندوق ضمان القروض الفلاحية للفصل فيها. [1]

الجدول رقم(01 _02): أقسام القروض المدعمة

حالة الاستفادة من الدعم	سقف القروض ذات التفويض المباشر	سقف القروض التي تفصل فيها لجنة خاصة
قروض الاستغلال (القرض الرفيق)	أقل من 5000.000 دج	أكبر من 5000.000 دج وأقل من 10.000.000 دج

المصدر: مجدولين دهينة،**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 243.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص243.

عرف القرض الرفيق تطورا ملحوظا نبينه من خلال الجدول التالي الذي سيعرض القرض لثلاث مواسم متتالية 2011_ 2012، 2012 _ 2013، 2013 _ 2014 وهو قرض يقوم صندوق الضمان الفلاحي بضمانها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " بدر ".

الجدول رقم (01_03) :تطور ملفات ومبالغ القرض الرفيق المدعم عن طريق صندوق الضمان الفلاحي (FGA) (2014_ 2011)

	السنوات	قروض مفوضة للاستفادة المباشرة من الدعم			قروض غير مفوضة للاستفادة المباشرة من الدعم		
		عدد الملفات	المبلغ المطلوب	المبلغ الملتزم به	عدد الملفات	المبلغ المطلوب	المبلغ الملتزم به
القرض الرفيق	2012 _ 2011	325	15111443	75557221	28	211121196	00
	2013 _ 2012	8043	346132655	1871331785	99	878255709	445136184
	2014 _ 2013	10638	1499876009	22499338005	159	6137452849	302148134
	المجموع	19006	1861120107	31926392511	268	7226829754	747284318
الوحدة: مليار دينار جزائري							

المصدر:مجدولين دهينة،**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 245 .

نلاحظ من الجدول أن محفظة القروض المدعمة عن طريق ضمان صندوق الضمان الفلاحي من القرض الرفيق الذي يمثل نسبة 97 % والذي عرف ارتفاعا ملحوظا بنسبة 32 % بزيادة تقدر ب 753 مليار دينار جزائري، وذلك من 3461 مليار دج سنة 2013 إلى 4994 مليار دج سنة 2014. أما القروض الأخرى المدعمة (القرض التحدي) عرفت ارتفاعا بنسبة 35 % بزيادة قيمتها 103 مليار دينار جزائري. أما بالنسبة للقروض التي تجاوزت سقف الضمان الذي يمكن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الفصل فيها بتفويض من صندوق الضمان الفلاحي، ففي سنة 2014 لوحظ أن التزام البنك اتجاه القرض الرفيق بنسبة أعلى قدرت ب 79 % من إجمالي مبالغ القروض المطلوبة، ويرمي ذلك إلى أن القرض الرفيق لا يحمل الفلاح أي أعباء من ناحية المساهمة الشخصية.

المبحث الثالث: تقنيات منح القرض الرفيق

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه اعتماد عدة معايير لمنح القرض الرفيق، وإحصائيات القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: معايير منح القرض الرفيق

أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي5CS يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل وفي ما يلي استعراض هذه المعايير. [1]

أولا : الشخصية

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الذي تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وهذا يعكس مدى التزامه بتسديد القروض.

ثانيا: القدرة

تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على السداد والالتزام بدفع الفوائد والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي.

ثالثا: المركز المالي

من الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على تأكيد الأرباح في المستقبل والتي تكون كافية لأداء الالتزامات وتدفع من أربعة مصادر:

- الأرباح والدخل الذي يحققه طالب القرض.
- مبيعات الأصول الثابتة .
- بيع المخزون السلعي.
- الاقتراض من الغير على أن يتم السداد من حصيلة القرض القديم.

[1] عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، مرجع سابق، ص 19.

تتوقف قدرة المدين على أداء التزاماته على عدة عوامل كدرجة الثقة والمركز الوظيفي،والعمر، الصحة والذكاء، وتعتبر خاصية الإدارة من العوامل الأساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب القرض.

رابعا: الضمان

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز العميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل يصبح من حق البنك في حالة عدم قدرة السداد وقد يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضمانا لعميل وعموما هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القرض بمجرد توفر الضمانات.

خامسا: الظروف المحيطة

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد بهذه الظروف العمة المناخ الاقتصادي في المجتمع وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما ينص بالتشريعات النقدية والجمركية ..... الخ

المطلب الثاني: إحصائيات القرض الرفيق

أولا:إحصائيات تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار القرض الرفيق:[1]

في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما قيمته 6.84 مليار دج للفلاحين في إطار قرض الرفيق منذ انطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية نهاية شهر جوان 2009 .

وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة من انطلاقه نجاحا كبيرا وسمح بمرافقة 7555 زبون بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية بقيمة 6.84 مليار دج.

ويذكر أن هذا المنتوج الجديد الذي هو بمثابة قرض دون فوائد موجه لتمويل القطاع الفلاحي وبعض النشاطات الملحقة بقطاع الفلاحة قد تمت المبادرة به في إطار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي.

1_ حسب الفروع:

فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 6707 قرض بقيمة 3.74 مليار دج تليه تربية المواشي ب 312 قرض بقيمة 779.8 مليون دج، وقد استفاد فرع البطاطا من 263 قرض بقيمة 1.48 مليار دج

[1]معوش إيمان، بورحلة نسيمة، مرجع سابق،ص 87 .

متبوع بفرع تربية الدواجن (126 قرض بقيمة 558.8 مليون دج) والبقول الأخرى (60 قرض بقيمة 80.98 مليون دج) وغرس الأشجار (49 قرض بقيمة 80.13 مليون دج) وتربية الأبقار (31 قرض بقيمة 62.47 مليون دج) وفروع أخرى (07 قروض بقيمة 51.12 مليون دج)

2_ حسب الولايات:

تأتي تيارت في المركز الأول من حيث عدد القروض الممنوحة ب(720 قرض)، متبوعة بقسنطينة ب (658 قرض)، وميلة ب (362 قرض)، قالمة و الأغواط ب (341 قرض) لكل منهما، وغليزان ب (334 قرض) وسكيكدة ب (332 قرض)، أخيرا خنشلة ب (292 قرض) .....الخ

ويعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير بعض الفروع مثل تربية الدواجن، والمبدأ بالنسبة لهذه العملية يكمن في مرافقة المذابح من خلال قروض الرفيق وبالتالي تمكينها من تطوير نسيج من المنتجين في هذا الفرع يمكنهم بدورهم الاستفادة من هذا النوع من القرض. [1]

المطلب الثالث:الوضعية المالية للقرض الرفيق 2008 _2012

فيما يخص المستفيدين ومبلغ الدعم المقدم في إطار القرض الرفيق فهو مبين في الجدول التالي: [2]

الجدول رقم(01_04): الوضعية المالية لقرض الرفيق للفترة 2008 _2012.

	2009_ 2008	2010_2009	2011_2010	2012_2011
عدد المستفيدين	7691	8417	6490	9595
مبلغ الدعم المقدم (دج)	7350575772	5354658763	6950131127	13691973226
الوحدة: مليار دينار جزائري.				

المصدر: بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية،جامعة الجزائر 03 ،2013/2012، ص131.

[1] المرجع نفسه، ص88

[2] بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 03 ، 2012 / 2013، ص 131.

حسب الجدول، تم خلال الفترة (2008 _ 2012) استفادة أكثر من 34000 مستفيد من القرض الرفيق حيث بلغ الدعم المقدم حوالي 3335 مليار دينار جزائري. ومن المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ تزايد ملحوظ خلال الفترة(2008 _2009) ب726 مستفيد وذلك من 7350575772 مليار دينار جزائري ب7691 إلى535465876 مليار دج حيث بلغ عدد المستفدين 8417 خلال الفترة (2009 _2010)، أما بالنسبة للموسم الموالي الممتد (2010_2011) فعرف تذبذب في عدد المستفيدين وتزايد في مبلغ الدعم المقدم ب6950131127 عكس الموسم الماضي الذي عرف ارتفاع في عدد المستفدين وتراجع طفيف في المبلغ المقدم، وخلال الفترة (2011_ 2012) فعرف تحسن ب 9595 مستفيد من الدعم بمبلغ يقدر13691973226مليار دج عكس السنوات الماضية.

وبالتالي فإن القرض الرفيق عرف تطور خلال فتراته الأولى (2008 _2012)، وبهذا يمكن القول أن القرض الرفيق يساهم في تمويل القطاع الفلاحي من خلال مبالغ الدعم المقدمة من طرف الدولة إلى الفلاح والمتمثلة في القرض الرفيق عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في دراستنا لهذا الفصل الجانب الوصفي لعملية القرض الرفيق من خلال دراسة المفاهيم الأساسية لهذا النوع من القروض، بالإضافة إلى إحصائيات تمويل القطاع الفلاحي في إطار القرض الرفيق في بدايته الأولى.

حيث تبين لنا مما سبق أن القرض الرفيق كتقنية للتمويل تستعمله بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، ويعتبر من القروض الداعمة للقطاع الفلاحي ذا نسبة فائدة تتحملها الدولة.

مقدمة الفصل:

بعد دراستنا للجانب النظري للقرض الرفيق من مفاهيم ومزايا وعيوب ....، ودراسة القطاع الفلاحي في الجزائر وطرق تمويله وجل الإجراءات المنتهجة من سنة 1962 لتطويره ومواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة، فكان من الواجب علينا القيام بدراسة تطبيقية لإسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع .

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية المدية وكالة بني سليمان للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والوثائق الداخلية للبنك ....الخ.

هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تقسيمنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ بني سليمان_.

المبحث الثالث: دراسة طلب القرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR_

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم العناصر المكونة للجهاز المصرفي الجزائري والذي سوف نتعرض إلى مراحل إنشاءه وهيئاته وهيكله التنظيمي ومن ثم التعرف بالوكالة " 850 " التي هي محل دراستنا.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العصب الأساسي لتمويل القطاع الفلاحي ويتجلى ذلك في المهام والقروض الممنوحة من طرفه.

أولا: تعريف بنك الفلاحية والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها لآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وضعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري المسؤول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائري، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تمنحه له هذه المهمة. أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82 _ 206 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، تحت اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي، الري، الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق

الأهداف المرسومة لسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا) في إطار إنجاز مخططات التنمية الوطنية والقطاعية.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد ، ليرتفع في بداية عام 2000 م إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 90_10 بتاريخ 14_04_1990 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية،ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من اجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة و الخارج.
- **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

- **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا لرغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن.
- **مبدأ الخزينة:** ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.
- **مبدأ الأمان:** يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي له وظيفتين أساسيتين هما:
- جمع الودائع.
- توزيع القروَض.

وهذا حسب المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحي والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير، **نص المادة:** " تتمثل مهمة بنك الفلاحية والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحية.
- ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله:

- المؤسسات المالية.
- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.

- تعاونية الكروم والخمور.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري.
- تعاونية التسويق.
- المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسندت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهام، وكغيره من البنوك لديه أهداف يسعى لتحقيقه.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية للاستجابة على الحاجيات الاقتصادية وكذا تحقق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، وتتمثل:

- معالجة كل عمليات الائتمان (النقد الأجنبي والخزينة)
- فتح حسابات شخصية لكل شخص قام بالطلب.
- استلام الودائع.
- المشاركة في جمع الادخار.
- المساهمة في التنمية الزراعية.
- ضمان وتشجيع الفلاحة وتصنيع المواد الغذائية، الصناعية والحرفية.
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة كما يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية والقطاع الفلاحي من جهة أخرى، ومن أهدافه ما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.
- يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية مع جميع الموارد.
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

المبحث الثاني: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بني سليمان_

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة سنقوم بتقديم الوكالة المستقبلة التي كانت موضع تربصنا وهي وكالة بني سليمان (850).

المطلب الأول: ماهية الوكالة المستقبلة_ بني سليمان _

من خلال دراستنا في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا بالتعرف أولا على هذه الوكالة والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي: [1]

أولا: تعريف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بني سليمان_ وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي "بدر" ببني سليمان هي واحدة من بين(70) وكالة تابعة لولاية المدية، تهدف إلى توسيع نشاط البنك وخدمته للزبائن الموجودين على المستوى الولاية، حيث مهمته تطوير القطاع الفلاحي وكذا ترقية المناطق الريفية، حيث يوجد بالوكالة (16) موظف وموظفة تختلف مهام كل واحد عن الآخر.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان.

ثانيا:أهداف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بني سليمان_

تتمثل أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان:

- الحفاظ على مركزه المالي.
- تحقيق أكبر مردودية.
- توسيع نشاطه.
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية.

المطلب الثاني: القروض التي تمنحها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبني سليمان

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار: [1]

أولا: قروض الاستغلال: هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة.

1. **القروض الريفية المدعمة من طرف الدولة:** هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من (10000 إلى 7000000 دج).
2. **قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من قبل الدولة:** هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان.

3. **السحب على المكشوف:** هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، تتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.
4. **تسبيقات عن الفاتورات:** هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبلغ القرض يمثل 70 % من مبلغ الفاتورة أو أقل، وتراوح قيمة من 50000 إلى 2200000 دج.

ثانيا: قروض الاستثمار: يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا النوع على تقديم قروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وتتمحور:

1. **قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** : هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم مابين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70 % من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح 20 و25 % وأما الباقي والمتمثل في نسبة من 10 إلى 10% يدفعه الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب الفائدة المطبقة منخفضة.
2. **قروض خاصة بالصندوق الوطني لتامين البطالة (CNAC)**: هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع.
3. **القروض المباشرة مع العملاء:** هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ بني سليمان_

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة بني سليمان من: [1]

1. **مديرية الوكالة(Direction de l'agence)**: مهمته الإشراف العام على السير الحسن للوكالة.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- **الأمانة العامة(Secrétariat)**: مهمتها الإشراف على كل المكالمات الواردة والصادرة للوكالة بالإضافة إلى البريد الصادر والوارد والسندات المقدمة للإمضاء.

2. **واجهة الوكالة(front office)** تتكون من:

- **المشرف(superviseur)**: يقوم باستقبال الزبائن كل حسب انشغاله.
- **مكتب الاستقبال(accueil et orientation)**: يتكلف باستقبال الزبائن وتوجيههم.
- **المكلفون بالزبائن(chargé de clientèle particulière)** و ينقسم إلى:

i. **خاص بالمؤسسات:** وهو الموظف الذي يتكفل بكل الشؤون المتعلقة بالأشخاص المعنويين (مؤسسات، شركات) ذات طابع تجاري.

ii. **خاص بالأشخاص:** وهو الموظف الذي يتكفل بكل الشؤون المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين(الأفراد) بالإضافة إلى النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية التي هدفها غير تجاري.

3. **قطب المعاملات(pole transactions)**: يتكون من:

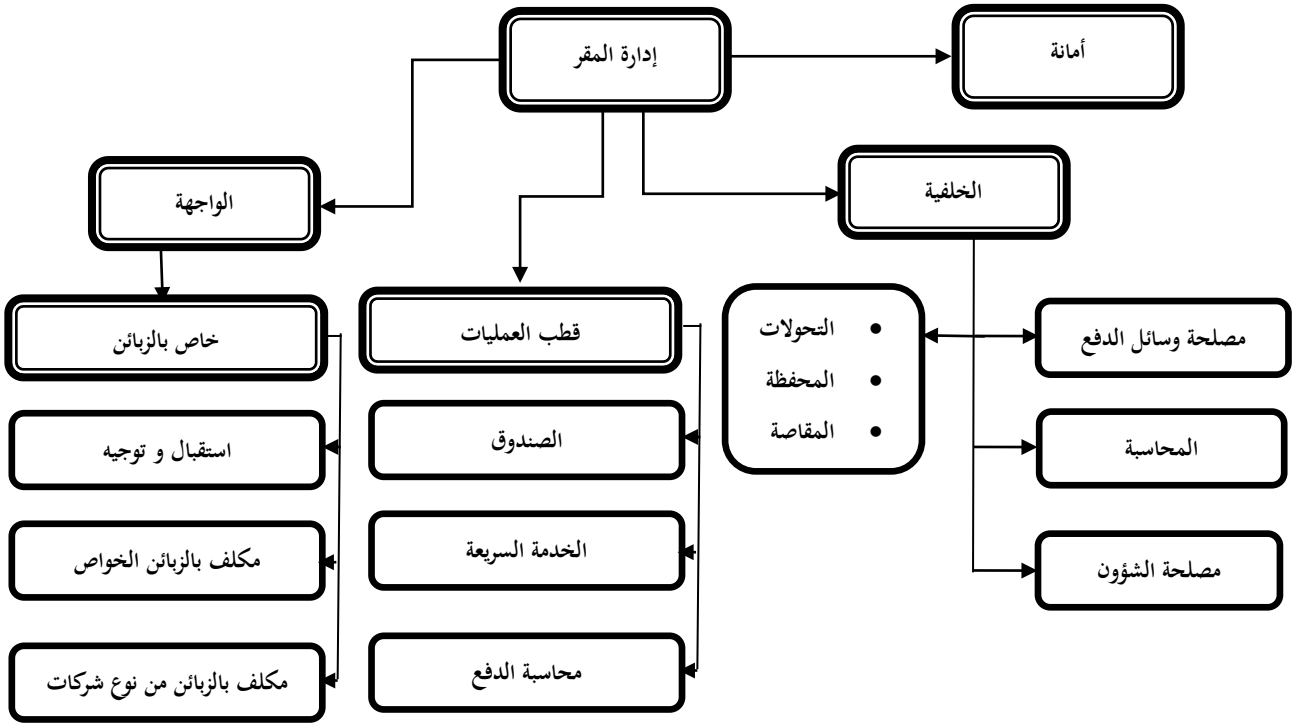
- **رئيس المصلحة(chef de service)**: وهو المسؤول عن العمليات النقدية للوكالة.
- **الصندوق الرئيسي(caisse principale)**: يشرف عليه أمين الصندوق الذي يقوم بالعمليات النقدية الفعلية اليومية (السحب والإيداع).
- **الخدمات السريعة(service rapide)**: تتمثل في المعالجة الآنية لعمليات السحب بالعملات الوطنية والأجنبية.
- **التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع comptabilisation des versement)**: بعد إيداع الزبائن للأموال في الصندوق بالعملة الوطنية والأجنبية تقيد العمليات محاسبيا لتثبيت المبلغ في حساب الزبون.

4. **خلفية الوكالة(back office)**: يتكون من:

- **المشرف (super viseur)**: يشرف على الوجه الخلفي للوكالة.

- **مصلحة القروض(crédit)** : فيها يتم دراسة جميع الملفات المتعلقة بالقروض المستقبلة من طرف المكلفين بالزبائن وإرسالها للمجمع الجهوي للاستغلال كما يقوم بإجراء الإحصائيات المتعلقة بكل القروض ومتابعتها.
- **مصلحة وسائل الدفع(moyen de paiements)**: وتتمثل في كل التحولات المالية بالعملة الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى المقاصة الآلية.
- **مصلحة المحاسبة(comptabilité)**: ويتم فيها التحقق والتأكد من جميع العمليات البنكية المجاراة سابقا بالإضافة إلى دفع تكاليف الوكالة المتمثلة في فواتير الغاز، الكهرباء، الصيانة، وشراء المعدات.
- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات(juridique)**: يتم فيها متابعة كل العمليات ذات الطابع القانوني والنزاعات مع الزبائن.

الشكل رقم(03_01): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ بني سليمان _



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بني سليمان–

المبحث الثالث: دراسة طلب القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سعيا منه لتوسيع وتنويع عمله المصرفي قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية إدخال القرض الرفيق في باقة الخدمات المقدمة لزبائنه الفلاحين باعتبار الولاية ذات طابع فلاحي، وحتى يوافق البنك على أي طلب يقدم له يجب أن يتوفر الملف لمجموعة من الشروط.

المطلب الأول:مساهمة القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري

تحصلنا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بني سليمان إحصائيات هذا القرض، هي الموضحة في الجدول رقم(03_01): [1]

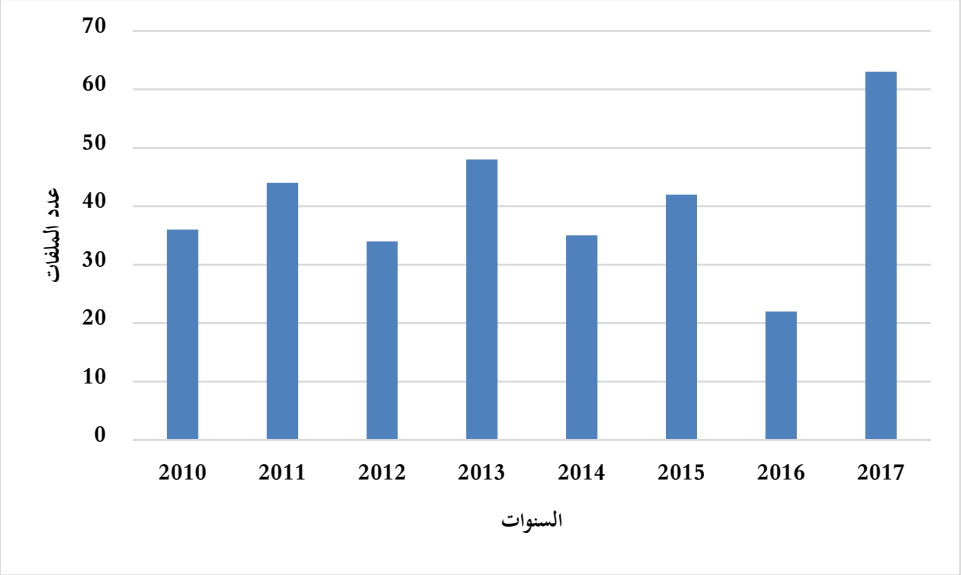
الجدول رقم (03_01): مساهمة القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي لوكالة بني سليمان

السنوات	عدد الملفات	المبالغ
2010	36	41.000.000
2011	44	53.000.000
2012	34	35.000.000
2013	48	57.000.000
2014	35	36.000.000
2015	42	50.000.000
2016	22	24.000.000
2017	63	68.000.000
الوحدة: مليار دينار جزائري		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

[1] مقابلة الطالبتين مع الموظف بوثلجة محمد أمين بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل (03_02) أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات بالنسبة لكل سنة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

حسب الجدول تم خلال الفترة (2010 _2017) استفادة 324 ملف من القرض الرفيق حيث قدر المبلغ الإجمالي ب 364 مليار دينار جزائري ممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان. نلاحظ من الجدول تذبذب في طلب القرض الرفيق وهذا يدل على نقص في الإعلام على القرض أو تخوف الفلاح من تسديد مستحقاته للظروف المناخية القاهرة، إلا أنه عرف ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 مقارنة بالسنوات الماضية حيث عرف انتشارا واسعا على مستوى بعض الفلاحين من خلال توسيع مستثمراتهم، هذا ما يدل على زيادة الطلب على القرض الرفيق لدى الوكالة المتواجدة في منطقة زراعية.

المطلب الثاني: شروط وملف وضمانات منح القرض الرفيق

للحصول على القرض الرفيق لابد من توفر شروط في المقترض وتكوين ملف كامل مع تقديم ضمانات مطلوبة.

أولا: الشروط الواجب توفرها في المقترض

الشروط الواجب توفرها في المقترض تتمثل في:

- السمعة الجيدة والأهلية:يجب أن يكون محل الثقة وله علاقة جيدة مع البنك كما يهتم البنك ما إذا كان قاصرا أم لا.
- أن يكون النشاط اقتصادي يساهم في التنمية الاقتصادية:أن يكون النشاط موافق لعادات وتقاليد المجتمع الذي سيكون فيه النشاط في محيطه.
- الدراسة المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والميزانيات التقديرية والقوائم المالية.

ثانيا: الملف المطلوب للحصول على القرض الرفيق

يتطلب القرض الرفيق الملف التالي: [1]

- طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض)
- شهادة عدم الدين (**CRMA**)
- عقد الملكية الأرض أو عقد الكراء، أو عقد عرفي في السجل.
- بطاقة هوية المستثمر (من الغرفة الفلاحية).
- بطاقة الفلاح أو المربي (من الغرفة الفلاحية) مع شهادة الاستغلال.
- دراسة التقنية الاقتصادية (من المكتب المعتمد).
- شهادة الوضعية اتجاه الضرائب (CNA+CASNOS)

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان.

- عقد التأمين شامل لكل الأخطار، بالإضافة إلى عقد الفواتير الشكلية .
- شهادة صحية بالنسبة للمواشي تسلم من قبل البيطري.
- وكالة أو كفالة في حالة وجود ملك على الشيوع (ملك غير مقسم).
- عقد ضمان الرهن للأملاك المنقولة أو الثابتة أو عروض تجارية.

بالإضافة إلى:

- شهادة الميلاد.
- بطاقة الإقامة.
- شهادة عائلية.

الفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل "**القرض الرفيق**" يجب توفر الشروط التالية:

1_ التسديد في اجل لا يتجاوز سنة واحدة.

2_ أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه .

3_ الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط .

ثالثا: الضمانات

بعد تعرفنا على الشروط والملف المطلوب في القرض الرفيق يجب توفر مانات تتمثل في ما يلي:

- شهادة التأمين ضد المخاطر.
- إثبات الملكية (عقد الملكية، عقد الإيجار، عقد امتياز).
- شهادة صادرة عن من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تثبت عدم وجود دين(CNMA).
- عدم وجود مساهمة شخصية.

المطلب الثالث: كيفية معالجة ومتابعة وتحصيل القرض الرفيق

نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية معالجة القرض الرفيق ومتابعته وتحصيل القرض في الحالتين(العادية وغير العادية) من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

أولا: كيفية معالجة القرض الرفيق

بعد التعرف على الشروط الواجب توفرها ومكونات منح القرض الرفيق لابد أن نوضح المراحل التي مر بها هذا الملف بعد إيداعه للحصول على الموافقة أو الرفض استنادا لما جاء في هذا الملف من معلومات عن الفلاح إذ تتم متابعة ملفات القرض الرفيق على ثلاث مستويات :

1. على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال (L'agence local d'exploitation ALE)

فور وصول الملف إلى الوكالة استنادا على معلومات حول المسيرين ووضعيتهم وقدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة حول مردودية المشروع حيث تقوم بما يلي :

- مراجعة صحة وصدق الوثائق المكونة للملف المقدم .
- حفظ ووضع رقم الترتيب .
- يتابع المشرف كل الحاجات الخاصة بالصيانة .
- في بادئ الأمر يقدم مبلغ من المال كمصاريف لدراسة الملف .
- إعطاء وثيقة الاستقبال للملف المودع انطلاقا من رقم الترتيب .
- زيارة المكان ومراجعة المعلومات المقدمة.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان.

2. على مستوى مجموعة الاستغلال الجهوي (Groupe d'Exploitation Régional GRE)

بعد الاطلاع على الملف من طرف الوكالة المحلية للاستغلال يحول إلى مجموعة الاستغلال الجهوي لدراسته وإتمام المعطيات ، فإذا كان المبلغ المطلوب للقرض الرفيق يفوق قدرتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسله غلى المديرية المركزية للقرض ، حيث تقوم بما يلي :

- إعادة مراجعة كل الوثائق المقدمة من طرف الوكالة المحلية للاستغلال.
- دراسة ملف القرض الرفيق ولإصدار الحكم على أساس شفوي يتضمن وجهة نظر إما بالرفض أو القبول _ وضع تأشيرة السماح أو قبول التمويل.
- يحول نسخة من الملف إلى الإدارة الخاصة بالتمويل من أجل رؤيته ومراقبته.

3. على مستوى الإدارة الخاصة بالتمويل (Direction Financement Spécifiques)

حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة أخيرة للملف والقيام بعملية التمويل إذ أمكن ذلك، حيث تقتصر مهمتها استنادا إلى ما جاء في المستويات السابقة، وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك ويتخذ القرار فيها بالتصويت، وفي حالة تعادل الأصوات فإن القرار يرجع للرئيس.

مدة دراسة القرض:

- تأخذ مدة متابعة ملف القرض الرفيق لطلب التمويل على كل مستوى من المستويات الثابتة ما يل:
  1. الوكالة المحلية للاستغلال ALE (15 يوم) .
  2. مجموعة الاستغلال الجهويGRE (15 يوم).
  3. الإدراة الخاصة بالتمويلDFS (15 يوم) .

ثانيا: متابعة القرض الرفيق

إن الوسيلة التي يمتلكها البنك للحد من الأخطار وهي المتابعة وتقوم على:

- معرفة شخصية المقترض.
- دراسة الوضعية المالية للمقترض عن طريق ميزانيات المقدمة بحسابات الاستغلال و كذا الأرباح والخسائر للسنوات السابقة.
- متابعة وضعية حساب المدين (المقترض).

فإذا حدث تجاوز بسيط في هذا القرض فيظهر لنا مؤشر يبين أن المقترض يواجه صعوبات مالية.يقوم البنك بمساعدة الإعلام الآلي مجموعة من المكانيزمات التي تسمح له بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به الذي يحدد عموما كل سنة وبالنسبة لكل نوع من القروض كما وضعت أوراق عمل تخص الحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة وتسمح بمراقبة الزبون، إن هذه التقنيات ضرورية وفعالة في متابعة القروض ومراقبتها.

بعد تسلم البنك أو دراسة الملفات لملف القرض كاملا يقوم بدراسة تفصيلا مما يساعد البنك على تفادي المخاطر وتقديرها تقدرا منطقيا، وهنا يجيز البنك المركزي كل البنوك بتقديم تقارير شهرية أي لا يتعدى 30 يوم حتى يتمكن البنك المركزي من تحديد مركزية الخطر والعمل على تفاديها بالنسبة لعملاء آخرين.

ثالثا: تحصيل القرض الرفيق

يتم تحصيل القرض الرفيق في حالتين هما: [1]

1. في الحالة العادية: عندما يحين وقت تسديد القرض يتم إعلام المقترض ب 07 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، وإذا لم يأتي بعدها ب 03 أيام يرسل إليه اعذار، إذا أتى وسدد فنحن في الحالة العادية على أن يتم تسديد القرض كاملا، حيث يقوم بالتسديد عن طريق: تحويل بنكي، صك بنكي، أو وضع تحت التصرف.

2. في الحالة غير العادية(عدم التسديد):إذا لم يأتي المقترض بعد الإعذار الأول(عذرا بالدفع) الذي وجه إليه فإنه يطلب مرة ثانية (عزرا بالدفع قبل المتابعة القضائية) مع إلغاء جدول امتلاك القرض، ويكون المقترض مرغما بالتسديد على التسديد (مبلغ القرض + عمولة التأخير) ، ولن يتعامل معه البنك مستقبلا لأنه لم

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يكن محل الثقة، وإذا استمر المقترض في رفض التسديد في هذه الحالة تقوم المصلحة الجهوية لتحصيل التابعة للولاية بدراسة ملف هذا المقترض وتتكفل بإعادة رأس المال إلى البنك إذا لم يدفع المقترض أي أصبح مفلسا. وهنا يتعرض المقترض للمتابعة القضائية حيث تمنح له 15 يوم لتسوية وضعيته فإذا لم يقم بتسوية وضعيته تتم إحالة ملفه إلى المحكمة، والحكم لصالح البنك يعني تحول الضمان إلى سيولة واستفاء البنك حقه. أما إذا أتى المقترض ووضح أسباب تأخره كعدم وجود سيولة وذلك اسنادا إلى وثائق واقعية، نكون هنا أمام حالة إعادة الجدولة (جدول اهتلاك القرض) والتي تلجأ إليه أغلبية البنوك لتجنب الوقت الذي تستغرقه الإجراءات القانونية.

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك المتخصصة والرائدة في تمويل القطاع الفلاحي بصيغة القرض الرفيق وذلك من خلال المشاريع التي يقوم بتمويلها عن طريق القروض التي يمنحها بغية تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا.

ومن خلال دراستنا التطبيقية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان فإن منح القرض الرفيق يتطلب توفير سياسة اقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة، مع العمل على تشجيع القرض الرفيق وتطويره والاستمرار فيه.

خاتمة عامة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وإبراز مجمل المشاكل التي يعاني منها القطاع و إيجاد الحلول الممكنة، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة والبحث عن آلية تمويلية لهذا القطاع، حيث قامت الدولة بتقديم مساعدات وامتيازات للفلاحين وهذا من اجل مواكبة التطورات الراهنة، إلا أنه لم يحقق بعد الاستقرار في هذا القطاع وهذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير والإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع.

بناءا على ذلك تطرقنا إلى دراسة القرض الرفيق الذي يعد أسلوبا تمويليا حديث العهد نسبيا يحظى بإطار تنظيمي، وانصب اهتمامنا في هذه الدراسة على وصف وتحليل أهم جوانبه والتطرق إلى أهم مميزاته التي جعلت منه مصدرا تمويليا.

من خلال دراستنا التطبيقية التي قمنا بها بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان، قمنا بتقديم الوكالة المستقبلة والتعرف على أهم القروض الممنوحة من طرف الوكالة، ومدى مساهمة القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي من خلال الطلب عليه، ودراسة طلب القرض الرفيق الممنوح من قبل الوكالة والمراحل المتبعة لمنح القرض وإتباعها من طرف لجنة مختصة في منح القروض، وذلك وفق إستراتيجية محددة من قبل البنك.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ....الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحي و وسياسة التجديد الفلاحي، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

الفرضية الثانية: القرض الرفيق هو أحد القروض الموسمية، خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث أن لكل مستفيد من القرض الرفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة الحق أن تدفع له الدولة الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

الفرضية الثالثة: يساهم القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي من خلال منح القروض لتمويل الفلاحين لتلبية احتياجاتهم المالية وتوسيع نشاطاتهم الفلاحية ، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

1. الإصلاحات التي قام بها الجزائر تعتبر بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي .
2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح قروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
3. يعتبر القرض الرفيق من القروض قصيرة الأجل التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية
4. أغلبية القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
5. حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجاحا في القرض الرفيق في السنوات الأخيرة حيث منحت سنة 2010 (36 قرض) ووصلت سنة 2017 (63 قرض) وهذا ما يبين أهمية القرض الرفيق واحتلاله مكانة هامة في القطاع الفلاحي.

اقتراحات الدراسة:

1. ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين.
2. ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة القروض الفلاحية لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد.
3. تخفيف الضمانات وعدم اعتبارها الأساس في عملية منح القروض وإغفال معايير الجدارة الائتمانية الأخرى.
4. توجيه وتكوين إطارات مؤهلين بالقطاع الفلاحي.
5. توفير الدعم والتمويل اللازم للقطاع الفلاحي من خلال رفع ميزانية الدولة المخصصة لتمويل القطاع الفلاحي.
6. تحفيز الدولة للفلاحين عن طريق تدعيم قروض لأحسن منتوج زراعي.

7. العمل على ترسيخ ثقافة القرض الرفيق من خلال تنظيم ملتقيات وتجمعات وحملات إعلامية للتعريف به وإبراز أهم المزايا المحققة من استعماله. .

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب الي رأيناها مهمة ، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع:

1. الصيغة الإسلامية للتمويل بالقرض الرفيق.
2. القرض الرفيق كتقنية مهمة في التنمية الفلاحية.
3. آفاق القطاع الفلاحي الجزائري في ظل سياسة الإقراض الجديدة (قرض الرفيق).

أولا: الكتب

1. عبد اللطيف بن اشنهو ،**التجربة الجزائرية للتنمية والتخطيط (1962–1980)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.
2. على مانع، **جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1966.
3. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 2، الجزائر، 1999.

ثانيا: الأطروحات

1. بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 03 ، 2012 / 2013.
2. زاوي بومدين ،**التمويل البنكي. الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2014 / 2015.
3. فوزي غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007 / 2008.
4. كتفي سلطانة ، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية (2000 _ 2005) في ولاية قسنطينة** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 / 2006
5. مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2016 /2017.
6. نور محمد لمين ، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات . دراسة حالة _ ولاية تيارت _** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير مالية عامة ، تخصص تسيير مالية عامة ، جامعة تلمسان ، 2011 / 2012 .

7. وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في التمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000 / 2010** _ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، 2013/ 2014.

ثالثا: المذكرات

1. بن نيني فهيمة، **دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري _ دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقصر البخاري_** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014 / 2015.

2. دومي عبد الرؤوف، بوسماحة بلال، **القرض الإيجاري كآلية لتمويل القطاع الفلاحي _ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية** _، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، جامعة المدية، 2016 / 2017.

3. شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر _ دراسة تحليلية وتقييمية _** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 _ 2013.

4. عبدو فاطيمة، كروبي أم الخير، **آليات تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة، 2016 /2017.

5. معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر _ دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بسام _**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014 /2015.

6. لقاقيش مريم، **تقنيات البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسة الاقتصادية (الفلاحة) الجزائرية _ دراسة تقنية الاعتماد المستندي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية سعيدة** _، مذكرة مق دمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيد، 2015 / 2016.

رابعا: المجلات

1. باشا احمد، **القطاع الفلاح بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص109.
2. روابنة كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007، ص 240.
3. فظيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات (الهندرة) _ دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية** _ ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جامعة تبسة، ص 201

خامسا: الملتقيات

1. سفيان عمراني،**سياسة التجديد الريفي والفلاحي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع:" في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية"، جامعة قالمة، المنظم في 23-24 نوفمبر2014.
2. غزازي عماد، بغنة سهيلة، **واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول: " دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني" ، جامعة المدية ، المنظم في 10 مارس 2018.
3. هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006 _ 2013 للانجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول " المتغيرات والتحديات الاقتصادية "، جامعة الشلف، 23 _24 نوفمبر 2014.

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
A L E BENI SLIMANE 850

Dossier à constitué pour un crédit d'éxploitation
"R F I G "

Mr.

Demande de crédit
Facture "proformat"
Carte de fellah EX/2018
Dossier technico-économique
avec plan de trésorerie prévisionnel de la campagne (trimestriel)
Plan de production valorisé de la campagne
Plan de culture
Extrait de rôles apuré,
Agrément sanitaires du médecin vétérinaire
Titre de propriété ou bail de location ,
CNI
Extrait de naissance
Fîche familiale ou individuelle
Résidence
Attestation de non endettement auprès de la CNMA de MEDEA ou une autre Banque.

GARANTIES PROPOSEES: A mentionner sur la demande de crédit (pour étude)

L'assurance multi-risques.
Hypothéque

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AGENCE : 850 AGENCE BENI-SLIMANE

ADRESSE : CITE NOUVELLE VILLE

BENI-SLIMANE

RELEVE IDENTITE BANCAIRE

NOM & RAISON SOCIALE	: 850800049200000
ADRESSE	: CITE 08 MAI 1945
NATURE DU COMPTE	: COMPTE CHEQUE DU PERSONNEL BADR
R.I.B DU CLIENT	: **00300850000000680053**
CODE SWIFT	: **BADRDZALXXX**

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE MEDEA 026
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION DE BENI SLIMANE 850.....

DEMANDE DE CREDIT N°...../2018

PERSONNE PHYSIQUE/
Nom: X
Prénom: Y
Date de naissance:
Lieu de naissance :
Situation familiale:Célébataire
Nbres de personnes à charges:

PERSONNE MORALE/
Nature juridique :
Nombres associés:
Date de création:
Nom du Gérant :
Statut:
Agrément
Registre de commerce :

RENSEIGNEMENTS SUR L'EXPLOITATION/ :
Adrèsse :Fraction Chorfa
Commune:Bouskene , Daira de Béni-Slimane
Code postal: 26450
N°Tél: ..... Télex..... Télex..... Fax.....

ACTIVITES/:
Plantation de Pomme de Terre

PRODUCTION ANIMALE/: Néant

DOMICILIATION BANCAIRE/:
Cpte courant N°: / à ouvrir 300 — Solde :Néant
Cpte de prêt N°: / 310 — Solde: Néant
Cpte de dépôt N° .NEANT — Solde: /
Autres C/Courant : NEANT — Solde: Néant

CREDITS OBTENUS/:
Nature: Néant . MLT/Privé Agricole..... MT/NP/.....LT.....
Notifié le :
Échéance :
Montant :
Taux :

Remboursement (DA) :
Impayés (DA) :

Motif:
.....
Mouvements confiés camp/précédente DA: NEANT.

AUTRES/	**CREDITS REECHELONNES/**	**PATRIMOINE REPRIS/**
Date: Néant Montant..... Durée..... Différé..... Échéance..... Remboursement..... Reste dû.....		

CONSISTANCE DE L'EXPLOITATION/

Superficie totale 06 HAS , HAS S.A.U. HAS Dont irriguée: Néant HAS

PRODUCTION VEGETALE/:

Grandes cultures 06 HAS : Céréaliculture Y compris Culture maraichères HAS: Néant
Arbo-viticultures HAS : Néant Autres HAS : Néant

PRODUCTION ANIMALE (Nbres têtes)/ :

Bovin : Néant Ovins: Néant
Avi-ponte: Néant Avi-chaire : Néant Dindes : Néant

MATERIEL ET EQUIPEMENT/:

Nature	Marque	Année	Etat	Estimation
Néant				

BATIMENT D'EXPLOITATION/:

Nature	Superficie M2	Année	Etat	Capacité	Estimation
lot terrain	60 000				Néant
Forage					

DESCRIPTION DU PROJET / (OBJET DE FINANCEMENT) /

Achat de la semence de pomme de terre d'une quantité de 1250 Quintaux et des produits d'accompagnement (Engrais et autres substances) ,suivant la facture proformat .

OBSERVATIONS / COMMENTAIRE /:

Cette relation agé de 31 ans nous sollicite un crédit d'éxploitation dans le cadre de crédit de "RFIG" , déstiné à la plantation de pomme de terre sur une terre d'une superficie totale d'environ 06 Has en indivise divisée en plusieurs parcelles , dont les garanties proposées sont :

* Apport personnel :200.000,00 DA
*DPAMR
*Billets à ordre

BUDGET DU FLUX FINANCIER/

EN KDA

PRODUITS	HAS Nbres	1er trimestre	2° Trimestre	3° Trimestre	4° Trimestre	TOTAL
BLE DUR						
BLE TENDRE						-
ORGE						
AVOINE						
FOURRAGES (paille)						
LEG.SECS						
ARBORICULTURES						
VITICULTURE						
POMMES DE TERRE	650qx				3 000 000,00	**3 000 000,00**
POIVRE,PIMENT						
TOMATES						
AIL-OIGNONS						
AUTRES Aliments						
POUL/CHAIRE (Dindes)						
POUL/PONTE						
OVINS						
BOVINS						
TOTAL PRODUITS (A)					**3 000 000,00**	**3 000 000,00**
CHARGES/:						
APPROVISIONNEMENT	12,5 Qx	1 592 530,00				**1 592 530,00**
TRACTION						
MAIN-D'ŒUVRE						
CHARGES DIVERS						
IMPÖTS ET TAXES						
T.F.S. EXTERIEUR						
FRAIS FINANCIER						
AMORTISSEMENT						
AUTRES						-
TOTAL CHARGES (B)		**1 592 530,00**		**-**	**-**	**1 592 530,00**
RESULTAT(A-B)		- 1 592 530,00	-	-	3 000 000,00	1 407 470,00
SOLDE DEPART		200 000,00			-	
BESOINS		- 1 392 530,00	- 1 392 530,00	- 1 392 530,00	1 607 470,00	

D'après le plan de financement prévisionnel ci-dessus, Cette affaire aura un chiffre d'affaires de DA:3.000.000,00 avec un rendement apréciable de DA :1.407.470,00 ,soit un résultat positif à la fin de cycle d'éxploitation .

-

N A T U R E	TERME	QUANTITE	PRIX UNITAIRE	COÛT TOTAL	OBSERVATIONS
Crédit d'éxploitation "RFIG"	C.T			4 095 000,00	
	COÜT TOTAL DU PROJET:...DA:			4 095 000,00	
	APPORT PERSONNEL...DA:			-	
	CREDIT SOLLICITE...DA:			4 095 000,00	

DECISION DE CREDIT/

MONTANT DA:
TAUX D'INTERÊT ...5,50 %....
BONIFICATION...100 %.....
DUREE.....
DIFFERE.....
ECHEANCE.....

GARANTIES A RECUEILLIRS/

Hupothéque d'un bien évalué de DA : 6 072 000,00

FAIT A BENI SLIMANE ,LE:

SIGNATURE,
LE DEMANDEUR,

AVIS AGENCE (DATE -SIGNATURE) /

AVIS C.C. SUCCURSALE (DATE - SIGNATURE)/

AVIS D.F.A (DATE -SIGNATURE)/

VISA D.S.A POUR OCTROI BONIFICATION/